تنمية المحتوى الوطني (المحلي) في صناعة النفط والغاز وآليات تحسين الأداء

هلال علي اسماعيل – خبير- مدير مركز البحث والتطوير النفطي

الملخص:

يلقي هذا البحث الضوء على تجارب عدد من البلدان التي تبنت مفهوم المحتوى المحلي وتنميته كأسلوب وأداة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة واستدامتها، ونجحت في تحويل ثروة المصادر الطبيعية من نفط وغاز ومعادن الى ازدهار طويل الأمد لشعوبها وطورت مضامين هذا المفهوم بتبني مجموعة من القواعد والسياسات والخطط والبرامج ليصبح واحدا من أدوات زيادة الدخل الوطني فيها وليعتمد كأحد المتطلبات الاساسية في العقود الموقعة مع الشركات الاجنبية وبالخصوص في البلدان المنتجة لمصادر الطاقة من نفط وغاز وليصبح ركناً مهما في نقل وتوطين التكنولوجيا وزيادة المعارف والخبرات وخلق الوظائف وتشغيل وتأهيل الأيدي العاملة الوطنية ودعم الصناعة الوطنية وتطوير جهود البحث العلمي.

يتناول البحث تجربة العراق المتواضعة والسبيل الى تطويرها وفتح آفاق جديدة أمام الصناعة الوطنية الناشئة عبر أتخاذ حزمة من الإجراءات في قطاع النفط والغاز مع الشركات الأجنبية العاملة في عقود التراخيص النفطية والمشاريع الاستثمارية المخطط تنفيذها وأهمية صياغة البنود التعاقدية وإجراءات التقييم والمتابعة لتنمية هذا المحتوى وبما يحقق أقصى المنافع الوطنية، حيث لا تتوفر لدى وزارة النفط آليات تجميع البيانات الأحصائية الأجمالية عن حجم الأيدي العاملة العراقية العاملة بمعية المقاولين المتعاقدين مع الشركات النفطية الاستخراجية (العامة) ومجموع الأجور والمنافع السنوية لهذه العمالة والشركات والمكاتب المحلية (الخاصة) المنخرطة في تنفيذ ألتزامات المقاول وحجم المساهمة المادية الى مبلغ العقد الرئيسي، أضافة الى قيمة المال المنفق على أنشطة التدريب والتطوير ونقل المعارف والخبرات للعراقيين الى حجم الانفاق الاجمالي وكذلك المصروف السنوي على مشاريع المرافق والبنى التحتية العامة...بسبب غياب آليات ومؤشرات قياسية دقيقة بالأسس النقدية لحساب قيمة المحتوى الوطني في مجمل هذه الأنشطة ومتابعة نموه وحساب القيمة المضافة الكلية المتولدة عنه.

Abstract:

Adequate balance between the requirements of local content supporting of development of investment is highly complicated of critical process, which need a comprehensive vision of all surrounding circumstances.

Dealing mechanisms varied depending upon the nature and size of project or investment opportunity.

The endeavors for obtaining high level of local content will and reflected in national economy and more value added in it due to the direct, indirect and induced impact

in other sectors, this research aim to find the best practices in local content and adopt the mesures to be applied.

الهدف من البحث:

1- تحديد الحد الأدنى للمعايير الوطنية للمحتوى المحلي المطلوب تحقيقه مع الشركات الأجنبية المتعاقدة في العراق.
2- رفع كفاءة سلسلة التجهيز للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني عبر أعداد وأنشاء قاعدة البيانات الوطنية وأتاحتها للمستثمرين وتوفير الأنظمة والإجراءات الداعمة.

المقدمة:

لعقود مضت تبنت البلدان المنتجة للثروات الطبيعية مفهوم المحتوى المحلي وتعظيم القيمة المضافة كوسيلة لمضاعفة المنافع والفوائد التي تجنيها من عقودها مع الشركات الأجنبية بالإضافة الى حقوقها المالية في الأمتياز والضرائب، وكأداة لتنمية وتطوير القطاعات الأخرى الاقتصادية منها وغير الاقتصادية وعلى حد سواء وكونه مورد إضافي للاقتصاد الكلي يحقق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، وسنَت القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية لتطبيق هذا المفهوم وآليات الاشراف والمتابعة وحسب خصوصية كل دولة من حيث قدرتها على زيادة مساهمتها المحلية في تجهيز السلع والخدمات وتشغيل العمالة الوطنية وزيادة روابطها مع المستثمرين، إضافة الى منح القطاعات الاقتصادية الأخرى فرص الارتقاء بمنتجاتها الى مستويات ومعايير متقدمة من حيث الجودة والقدرة التنافسية، حيث أشارت الإحصاءات المعلنة للبنك الدولي الى أن انفاق الشركات العاملة في استخراج الموارد الطبيعية (نفط وغاز ومعادن مختلفة) يتراوح بين 40% الى80% من موازناتها السنوية في شراء السلع والخدمات المختلفة في معظم دول العالم، وهو ما لفت أنتباه الدول الموجهة بالمصادر الطبيعية الى أهمية تطوير مضامين المحتوى المحلي ومراجعة آليات تنفيذه وايلائه أهمية أكبر، لذا جاءت فقرة تنمية المحتوى المحلي في عقود الخدمة النفطية كصيغة لإلزام المقاول (الأجنبي، المحلي) باللجوء الى السوق المحلية في تلبية احتياجه للسلع والخدمات والعمالة الوطنية والتأكيد على مساهمته الفعلية في توطين ونقل التقنية المتقدمة وتطوير المرافق العامة والخدمات والبنى التحتية، وكذلك التأكيد على توطين الكوادر العاملة في مناطق العقد تدريجيا وصولا الى التوطين الكامل (أو ما أصطلح عليه بالتعريق)، ألا أنها لم تضع خطة ومنهجية شاملة ومفصلة لتنفيذ مفهوم المحتوى المحلي مرتبطة بسقوف زمنية لتنفيذ هذا المطالب ومؤشرات يمكن من خلالها رصد وقياس مستوى التطور في التوظيف والتدريب والتأهيل والمشاركة في الإدارة والأجور ونقل وتوطين التقنية أو نسب مشتريات المقاول من السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي أو الوطني أو مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ بعض الطلبيات.

ورغم مرور سنوات على توقيع عقود الخدمة النفطية، ألا أنه لغاية الأن لم يتم تسليط الضوء على مضامين المحتوى المحلي والتعمق في مخرجاته لبحثها لأغراض التقييم والتطوير وجعلها أداة فعالة ومحفزة من أدوات التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنمية الوطنية.

تناول البحث سبل وآليات تطوير مفهوم المحتوى المحلي في نشاط الاستثمار في العقود الموقعة مع شركات القطاع الخاص (الأجنبي والوطني) ومضاعفة العوائد الكلية للاقتصاد الوطني ووضع أسس رصينة تتجاوز التحديات، والشروط الواجب توفرها لتعميق الفائدة وكذلك المعدل الموضوعي للمساهمة المحلية وتفادي المغالاة فيها حتى لا يصبح مفهوم المحتوى المحلي عائقا وعبئا امام زيادة الاستثمار وتنميته من قبل الشركات الأجنبية وشكلا آخر للفساد مع الشركات. تم جمع بيانات عن أعداد الايدي العاملة العراقية مع المقاول الاجنبي في الشركات النفطية للاعوام (2011-2017) وأجورها وأعداد المقاولين والمجهزين والشركات الوطنية وغيرها والتي أظهرت الحاجة الماسة لتطوير قاعدة البيانات المتوفرة لدى الشركات وتبويب وتصنيف البيانات والمعلومات المدرجة فيها.

المبحث الأول

مفهوم المحتوى المحلي

المطلب الأول: ـ تعريف المحتوى المحلي وميزاته وخصائصه

تشير الأدبيات المنشورة ألى أن أول من استخدم مفهوم المحتوى المحلي هي الولايات المتحدة الامريكية في عام 1933 كأجراء أصلاحي وتصحيحي للتعامل مع تبعات الكساد الكبير واختلال التوازن بين العرض والطلب، حيث ورد في قانون الموازنة الفيدرالية بند منح الأولوية للمنتجات الامريكية وهو ما أطلق عليه (BY American act)، وألزم القانون أعلاه الحكومة بإعطاء الأولوية في شراء احتياجاتها من السلع والخدمات ألى المنتجات المحلية. ولغرض توضيح ماهيّة المحتوى المحلي لابد من التطرق الى بعض التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، بل حتى الاختلافات في تسميته، فالبعض أطلق عليه مصطلح مشاركة القيمة، والبعض الآخر سماه عقود مشاركة الربح، وآخرون سموه المحتوى المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية وغيرها من التسميات. لقد عرَفت هيئة البترول الوطنية النيجيرية المحتوى المحلي بأنه (كمية القيمة المضافة المركبة أو المولّدة في الاقتصاد النيجيري من خلال استخدام الموارد البشرية والمادية النيجيرية وتوظيفها على شكل سلع وخدمات في صناعة النفط) [1]، في حين عرَفه آخرون بأنه (مجموعة التوجهات والإجراءات لبناء القدرة المحلية المناسبة لتقديم الخدمات والمنتجات في الصناعة، والفرصة لبناء ثقافة نوعية لخدمات وقدرات مستدامة تفوق توقعات الزبون مقارنة مع المقاييس الدولية ومن خلال الأشخاص والإدارة)، وعرفته منظمة التجارة الدولية بأنه (شراء المستثمر لكمية محددة من مواد محلية تدخل في منتوجه النهائي) [2]، أما التشريع الغاني والصادر في عام 2013 فقد عرفّه على الشكل التالي(هو الكمية أو النسبة من المنتج المحلي من المواد، العاملين، التمويل، السلع والخدمات في سلسلة القيمة للصناعة النفطية والتي يمكن قياسها بالأسس النقدية)، وحدد التشريع أعلاه ستة مطالب أساسية له وّهي :-

- متطلبات التوظيف
- متطلبات الشراء
- متطلبات التدريب
- متطلبات نقل التكنولوجيا

- المراقبة وآلية الدعم.
- التزام حكومي في اسناد ودعم برامج الشركات.[3]

وقد حددت الاهداف الكمية للتوظيف (تشغيل العمالة) والشراء في ملاحق تفصيلية وأصبح مصطلح (المحتوى المحلي) أهم مايميز العقود الاستثمارية الحديثة وأعتماده كشرط تعاقدي متدرج التنفيذ بأبعاده الكمية والنوعية والأدارية، وتبنته غالبية الدول المتطورة والأقل تطورا على حد سواء ومن دون وجود معايير مرجعية ثابتة (لنسبة أو درجة أو قيمة) للمحتوى المحلي تعتمد في العقود بين الدولة المضيَفة والمستثمر أو المقاول، فهو بند مرن يخضع لإرادة ومصالح الطرفين المتعاقدين ويشوبه الغموض والتعقيد أحيانا في الدول الأقل تطورا حول المستويات المطلوبة للتنفيذ وأسلوب السيطرة على عناصر هذا المفهوم ومدى التوازن بين هذه العناصر، وكذلك مستوى المرونة الممنوحة للمستثمر في آليات اجراء تعاقداته للحصول على السلع والخدمات بالأسعار والجودة المطلوبة وتأثيرها على الكلفة، حيث تعتمد فاعلية التنفيذ وأثرها كثيرا على سياسة الدولة المضيّفة في مستوى تعاونها وتفاعلها وتهيئة البيئة المناسبة والبنية التشريعية التي تشمل القوانين والقواعد المنظمة والسياسات والتعليمات والاجراءات المطلوبة من الشركات لتطبيق هذا المفهوم وبالخصوص شروط فرض الضرائب والرسوم والحوافز والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين والتسهيلات الاخرى، أي في مستوى الالزام والشروط المفروضة على المستثمر أو في إعطاء الشركات الحرية التامة في اختيار كم ونوع الخدمات والسلع المطلوبة من السوق المحلية، وهذا الاجراء لم يكن موفقا في كثير من البلدان بسبب ضعف إجراءات الرقابة والمتابعة، إضافة الى عدم توفرالوعي الكافي لدى مؤسسات الدولة المضيّفة للتقييم الموضوعي لقدرة منتجي السلع والخدمات المحليين على تلبية الطلب المتوقع والمنافسة مع المنتجين الآخرين وبالخصوص في قطاع صناعة النفط والغاز.

المطلب الثاني

نطاق تطبيق المحتوى المحلي

أصبح لهذا المفهوم أهمية بالغة في الدول النفطية بعد هبوط أسعار النفط والركود الاقتصادي الذي أعقبه وتنامي الحاجة الى تنويع الاقتصاد وتوليد منافع اقتصادية للاقتصادات المحلية تتعدى المنافع المالية، وهذه المنافع تتضمن تشغيل العمالة الوطنية، شراء السلع والخدمات المحلية أو الوطنية، المشاركة مع الكيانات المحلية في تنفيذ بعض الاعمال، تطوير ونقل التقنية، إضافة الى بناء القدرات والمهارات المحلية وتنمية الصناعة الوطنية وتطوير البنى التحتية والمرافق العامة ودمج الاقتصاد المحلي مع الاقتصادات المتطورة. [4]

لقد صنفت دراسة لمعهد النفط الامريكي في عام2013 تاثيرات المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد الامريكي الى تصنيفات ثلاث، أولها هو التأثير المباشر والذي يتمثل بأعداد العاملين والأجور والمنافع، والثاني هو غير المباشر في سلسلة القيمة من الوظائف والأجور للشركات والمصالح التي تتعامل مع هذا القطاع، والثالث هو التأثير المستحث في القيمة المضافة المتولدة عن الضرائب والرسوم والتعويضات وغيرها والتي تنعكس أيجابا على الناتج الوطني الأجمالي. [5]

كما اختلفت مقاربات تطبيق مفهوم المحتوى المحلي وعناصره من بلد لآخر وحسب خصوصية كل منها ونظامه السياسي والاقتصادي والتي أمتدت الى قطاعات متعددة شملت على سبيل المثال، انتاج الطاقة الكهربائية، انتاج واستخراج المعادن المختلفة، الصناعة، إنتاج النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة وغيرها، وكان أول من استخدمه في قطاع النفط والغاز هي مملكة النروج وذلك في عام 1970، التي اعتبرته عنصرا هاما لتعظيم الأرباح والقيمة المضافة ولتنمية الاقتصاد المحلي في العمل مع الشركات الاجنبية، واعتبرت تجربتها لاحقا كواحدة من أفضل التجارب عالميا حيث نمّا المحتوى المحلي من الصفر في عام1969 الى أكثر من 60% في الثمانينات وليتجاوز 85% في الوقت الحاضر وتنتقل شركاتها من المحلية الى العالمية [6].

ولبيان نطاق المحتوى المحلي وقياسه فهناك اراء مختلفة، فالبعض يرى أن يعتمد مؤشر قيمة المحتوى المحلي كنسبة من المصروفات العامة التي ينفقها المستثمر في تنفيذ مشروعه، أي بمعنى نسبة المدخلات المحلية في الإنتاج من أجور وسلع وخدمات وتدريب للموارد البشرية ..الخ، محسوبة كقيمة نقدية (مؤشرات كمية) الى حجم الاستثمار ومن دون تحديد نسب معينة لكل عنصر من العناصر آنفة الذكر، أي القيمة القطاعية الأجمالية (النموذج النرويجي)، والبعض الآخر يرى اعتماد محاور لتطبيق المحتوى المحلي بشكل متوازن تشمل مفردات (التشغيل والتدريب والتأهيل ونقل التقنية والخبرات والمهارات وتطوير الصناعات المحلية)، وآخرون يميلون الى الجانب النوعي منه. وتتباين الرؤية في ذلك بين البلد المضيّف من جهة والمستثمر أو المقاول من جهة أخرى في مضمون وطبيعة ونطاق العمل ومنهجية التنفيذ وحجم التوقعات والمخرجات لاغراض قياس الآثار الايجابية والسلبية لتطبيق سياسة وأحكام المحتوى المحلي بفعل ارتباط ذلك مع الأولويات المرحلية لكل بلد ومستوى ودرجة تطوره الاقتصادي والصناعي، ففي البلدان النامية هناك احتياجات عاجلة لتحفيز الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية مع بضائع وسلع الدول الأخرى واستثمار هذا المفهوم كوسيلة لدعم الصناعات المحلية بشكل عام والناشئة منها على وجه الخصوص وحاجة هذه البلدان الى نقل المعارف والخبرات للصناعة وأتاحة الفرص لها للتطوير والتحديث والمنافسة مع المنتجات المستوردة، وكذلك انتاج الخدمات الاستشارية وتنميتها في الجوانب المالية والمصرفية والتدقيقية والقانونية وتطوير المكاتب الاختصاصية في هذا الجانب واستخدام المزيد من القوى العاملة الوطنية وتأهيلها، لكون هذه البلدان تشكو تقليديا من حجم البطالة المرتفع وانخفاض دخل الفرد وضعف مستويات التأهيل العلمي والاكاديمي وفي الخصوص في أوساط شريحة الشباب. [4]

ولتفادي التفسيرات المتناقضة التي قد تقود الى نشوء منازعات لاحقة بين طرفي العقد (الدولة والمستثمر) بسبب الضبابية وعدم الوضوح في هذا الجانب، فأن بعض الدول والشركات الوطنية الكبيرة وضعت خطط وبرامج أكثر تفصيلا ووضوحا تتناول الجوانب كافة للاستفادة من بند المحتوى المحلي وضمن سقوف زمنية محددة ومنها على سبيل المثال شركة أرامكو السعودية والتي تقود قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية، حيث اقرت خطة ولغاية عام 2021 تقوم على أساس مضاعفة المحتوى المحلي من السلع والخدمات ليصل الى مستوى 70% (من السلع والخدمات ذات المنشأ السعودي أو التي الجزء الأعظم من مكوناتها من مصادر محلية).[7]

كما تبنت السعودية برنامج مجموع القيمة المضافة في المملكة (The In-Kingdom Total Value Add Program) (IKTVA)، الغرض منه قياس ومراقبة القيمة المضافة للمملكة من تطبيق بند المحتوى المحلي وتنشيط الفعاليات المحلية وفق المعادلة التالية [8]:-

$$\%IKTVA = \left[\frac{A + B + C + D + r}{E} \right] * 100$$

حيث تمثل الرموز:

A السلع والخدمات المحلية ($)

B الرواتب والأجور التي تدفع للسعوديين ($)

C نفقات التدريب والتطوير للسعوديين $)

D نفقات تطوير المجهزين ($)

r مخصص البحث والتطوير المحلي ($)

E العوائد (المصروف او النفقات من أرامكو)

وهي أكثر تطورا من المعادلة التي وضعتها البرازيل [9] وهي:-

$$LC = (1-X/Y)*100$$

حيث أن X تمثل قيمة المكونات المستوردة، و Y تمثل القيمة الكلية للمشروع باستثناء الضرائب المحلية، كون أن المعادلة الاولى توضح بدقة قيمة كل نشاط من نطاقات التنفيذ.

كذلك فعلت سلطنة عمّان فقد وضعت خطط وأجراءات لزيادة المحتوى المحلي من 18% الى 32% في العام 2020، أما أيران فأنها وبمقتضى التشريعات النافذة اشترطت حد أدنى هو(51%) من الكلف المنفقة في أي مشروع تدفع للعمالة المحلية [4]، كما أن شركة النفط الوطنية الماليزية بتروناس ولغرض نقل المعارف والخبرات ألزمت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز في ماليزيا بالآتي :-

1- اعتماد إحدى الشركات المحلية كوكيل حصري لها للحصول على التخويل اللازم لمتابعة الإجراءات.
2- تشكيل شراكة عمل مع إحدى الشركات المحلية (Joint venture) لتقوم الأخيرة بالحصول على التخويل.
3- ألتزام الشركات الأجنبية مع بتروناس بتدريب أعداد محددة ومعتبرة من الماليزيين في مواقع العمل ولجميع المستويات وأكسابهم الخبرة مع خفض كلف تدريبهم.

4- دعم المعاهد المتخصصة بالبحث العلمي بتخصيص 0.5% من تكاليف المتعاقد وحصته من نفط الربح.
5- تحديد نسبة لا تقل عن 75% في وظائف مجلس الإدارة وكذلك الإدارة ونسبة لا تقل عن 51% من العاملين في أي مشروع. [10]

أما شركة النفط الكويتية فأنها اقرت خطة تقوم على أساس زيادة حصة مشاركة الشركات الخاصة الكويتية تدريجيا على حساب حصة القطاع العام ودعم حاضنات الاعمال (البحوث وسر المعرفة) في القطاع الخاص ودعم تطوير فرص التصنيع المحلية، بالإضافة الى رفع حصة الملكية للكويتيين في الشركات الأجنبية.

كما تبنت كثير من الدول والشركات إجراءات محددة تخص العقود والمشتريات غايتها اتاحة المزيد من الفرص لتنمية المحتوى المحلي ومنها تضمينه في وثائق المناقصات، وكذلك تجزئة العقود الكبيرة الى عقود اعمال صغيرة للسماح للشركات الصغيرة بالنفوذ منها الى سوق الاعمال، إضافة الى قيامها بالتدريب والتأهيل المسبق للمناقصين لدخول المناقصات وايضاح المتطلبات الأساسية. وكانت المقاربة الاوربية هي ألزام المستثمر بتقديم خطة للمحتوى المحلي خلال (60) يوما من توقيع الاتفاق وخضوع التطبيقات للأشراف والتقييم والمراجعة والفحص. [4]

من هنا فان مفهوم المحتوى المحلي محدد وملزم ومرتبط بسقوف للتنفيذ في بعض البلدان، فيما في بلدان أخرى غير معروف نطاقه الزمني والمكاني وكيفيته، عدا بعض البلدان التي تنبهت لأهمية مضمون المحتوى المحلي مبكرا ووضعت له قواعد تشريعية مثل النرويج، أمريكا، ماليزيا، السعودية، أيران، عمان ودول أخرى.

المبحث الثاني

أثر تطبيق المحتوى المحلي

المطلب الأول: - أثر تقييم المحتوى المحلي في الصناعة النفطية:

اصدرت الكثير من الدول المنتجة للنفط والغاز القوانين والقواعد واللوائح الخاصة بآلية تطبيق ومراقبة الشركات الأجنبية والمحلية فيما يخص الالتزام بتطبيق مضامين المحتوى المحلي مثل (نيجيريا، المكسيك ،انغولا، استراليا، غانا، البرازيل) ومن دول شمال افريقيا والشرق الاوسط المملكة العربية السعودية وايران وعمان والتي أنشئت كيان مستقل وآلية للمراقبة ومؤشرات كمية لتنفيذ المتطلبات، فعلى سبيل المثال عمان أنشئت مكتبا مسؤولا للقياس الكمي للقيمة المضافة، والسعودية وعبر شركة أرامكو تقوم بمراقبة وتقييم القيمة المضافة التي حصلت عليها بواسطة المجهزين وكلاهما اعتمدا التزام تقديم التقارير الدورية (الفصلية والسنوية) لنطاق التنفيذ ومستوى الامتثال ومؤشر قياس الأداء، كذلك فعلت بلدان مثل قطر والامارات العربية المتحدة واللتان أصبحتا تحتلان الآن المركز الثالث والرابع على التوالي عالميا بعد كندا والنروج لأفضل أداء في تطوير المحتوى الداخلي وزيادة مساهمته، فيما بلدان مثل الأردن، سوريا، لبنان لم تكن إجراءاتها بالوضوح الكافي وأقتصرت على شروط عقدية. [4]

وهنا لا بد من التنويه أن وضع شروط عقدية وخطط ليس كافيا بحد ذاته لإزالة الغموض في التطبيق أو ضمان النجاح من دون تبني مؤشرات كمية ونوعية وآلية رصينة لمراقبة الأداء.

أما في قطاع النفط والغاز في العراق فقد أشارت عقود التراخيص النفطية للجولة الأولى الموقعة بين الشركات الاستخراجية الوطنية والشركات الأجنبية الحائزة على العقود وفي المادة (26) الى فعاليات التوظيف، التدريب، نقل التقنية بشكل مقتضب وألزمت المقاول والمشغل بتقديم خطة لتنفيذ الفعاليات المذكورة آنفا وخلال فترة أثني عشر شهرا من تأريخ تفعيل العقد وتخصيص 5 مليون دولار سنويا غير قابلة للرد لتمويل صندوق التدريب والتقنية والبعثات الدراسية ومن دون تحديد للأعداد والتخصصات وسقف زمني لتنفيذ هذا الالتزام، كما أشارت العقود في ذات المادة أعلاه في الفقرة الأولى الى تفضيل إحالة الاعمال الى المقاولين الثانويين المحليين وفق معايير تنافسية بشرط امتلاكهم للخبرة والمؤهلات الفنية المطلوبة، إضافة الى التنويه حول إمكانية انشاء أو دعم معاهد البحث المرتبطة بالصناعة النفطية في الفقرة الثانية من المادة أعلاه، كما أن المادة (30) من العقود أعلاه أعطت الأفضلية للكيانات والشركات العراقية أو المشاركة معها الحق في الحصول على الاعمال وفق شروط المنافسة العادلة، لذلك فان المادتين (26) و (30) كانتا مرنتين في التعامل مع الالتزام المترتب على المقاول ولم يرتبط الالتزام بحجم الكلف المنفقة سنويا أو جدولة زمنية لتنفيذ هذه الالتزامات واعتبارها مؤشرا لحسن الأداء، ولم يرد تعبير المسؤولية الاجتماعية التي تعبر عن ألتزام المقاول بالقيام ببعض الأنشطة لتحسين مستوى الخدمات العامة أو تطوير المرافق الخدمية.[11]

أما في عقود جولة التراخيص النفطية الثانية في المادة (26) الفقرة (4) فقد عدلت فترة تقديم الخطة من المقاول والخاصة بالتدريب والمُنح الدراسية لتصبح (6) أشهر بدلا من (12) شهرا وتعديل محدود في صياغة الفقرة لتشجيع إحلال العراقيين في المراكز الإدارية ومن دون تفصيل. [12]

وفي عقود الجولة الثالثة عدل مخصص التدريب ليصبح مليون دولار كوَن أن الجولة كانت مخصصة للحقول الغازية فقط. [13]

أما في عقود الجولة الرابعة للتراخيص النفطية فقد حصل تغيير جوهري مهم في المادة (26) الفقرة (6) وهو تخصيص (10%) من الموازنة المالية السنوية لتمويل صندوق البنية التحتية في المحافظة، بالأضافة الى أقصى تشغيل للأيدي العاملة العراقية ومن دون الأشارة ألى نسب أو تخصصات محددة.

لكن من جهة أخرى كان من نتائج تنفيذ عقود الخدمة النفطية ونشاطها المتسارع تحفيز الكثير من شركات الخدمات على إقامة ورش كبيرة للصيانة وتقديم الخدمات للشركات العالمية على مستوى العراق والمنطقة، وهذا يندرج ضمن المنافع غير المباشرة ويمكن تطوير هذه المبادرات لإقامة قاعدة صناعية وشراكات عمل أسوة بما قامت به شركة سايبم في بلدان كثيرة مثل السعودية والامارات وإندونيسيا وغيرها من البلدان، ويوضح الشكل (1) تطور تشغيل العمالة العراقية وعدد الشركات العراقية العاملة في عقد شركة نفط ميسان مع شركة بتروجاينا الصينية في حقل الحلفاية للاعوام 2011-2017 والشكل (2) يوضح نمو مجموع رواتب العاملين العراقيين السنوية لنفس الفترة.

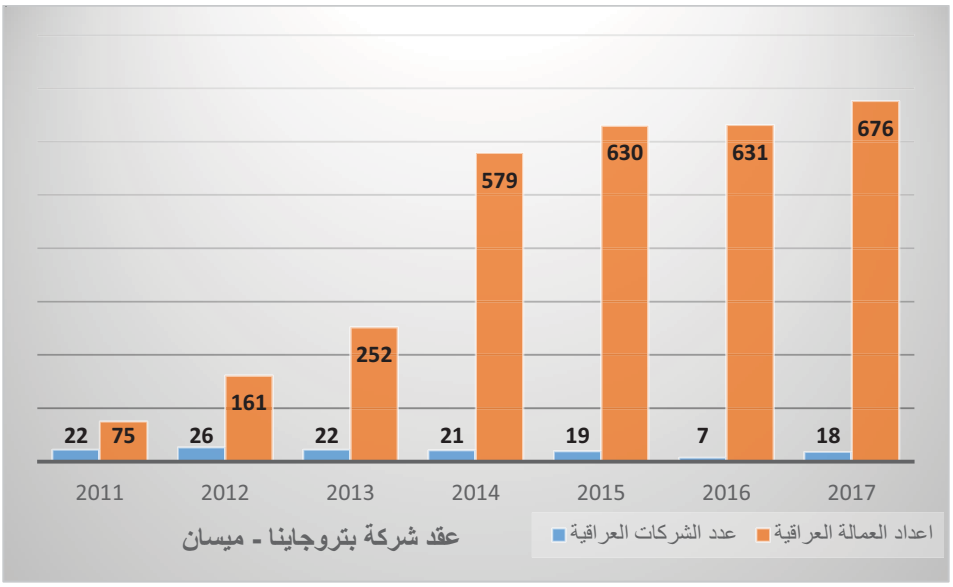

الشكل (1) اعداد العراقيين والشركات العراقية في حقل الحلفاية- شركة نفط ميسان

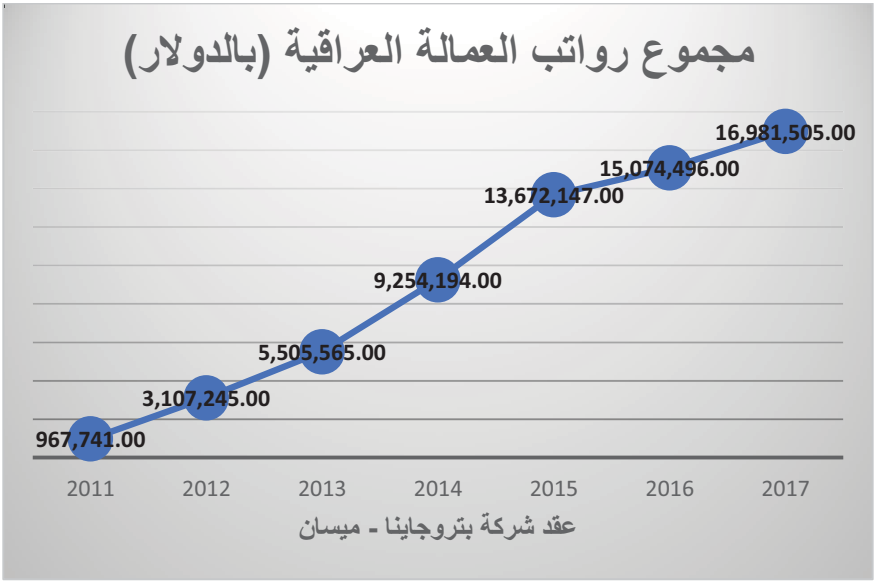

الشكل (2) مجموع رواتب العراقيين العاملين في حقل الحلفاية- شركة نفط ميسان

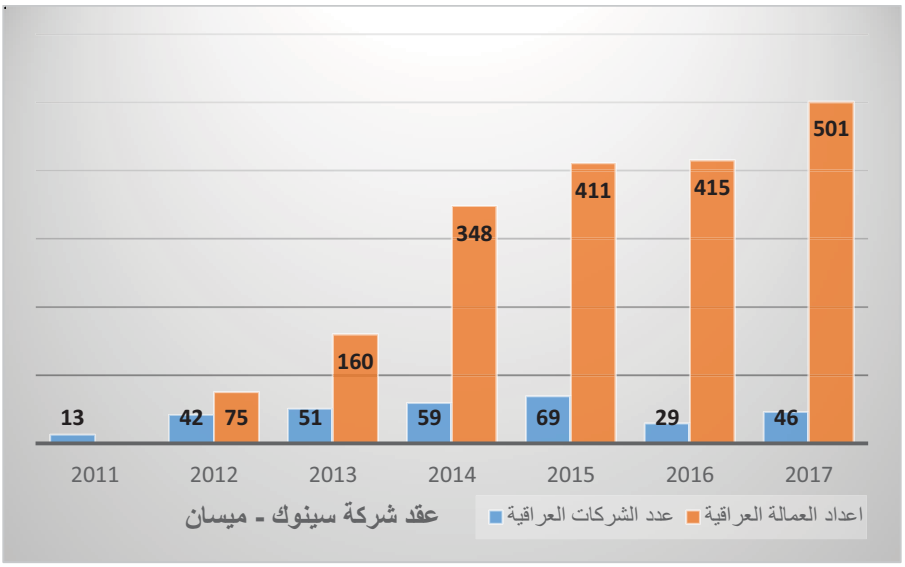

الشكل(3) عدد العاملين العراقيين والشركات العراقية العاملة في حقل ميسان- شركة نفط ميسان

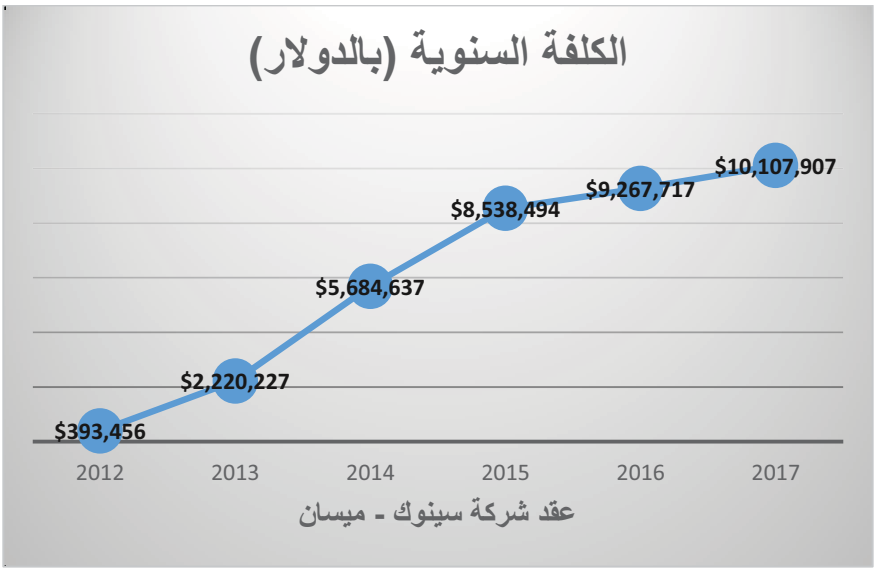

الشكل (4) مجموع رواتب العاملين العراقيين في حقل ميسان-مع شركة نفط ميسان

ومع أهمية هذه المؤشرات ألا أنها بحاجة لمزيد من التفصيل لرصد نتائج تنفيذ مضامين المحتوى المحلي المباشرة المتنوعة وحجمها بدقة وضرورة وجود مؤشرات محددة للقياس والمراقبة والتحليل لمعرفة مقدار التأثير المباشر وغير المباشر في المجتمع المحلي أو الوطني.

المطلب الثاني

أثر المحتوى المحلي في مشاريع الاستثمار

لتقييم فعالية تنفيذ بند المحتوى المحلي فقد كتب كونتز وموريين هوت عن خمسة عوامل باعتبارها شروط التأثير الإيجابي للمحتوى المحلي ولنجاح التطبيق في الاستثمار في الطاقة المتجددة وهي مهمة أيضا في الأنشطة الأخرى وهي:-

- الاستقرار وحجم الأسواق.
- القيود والعوائق على المحتوى المحلي.
- التعاون بين الحكومة والشركات.
- حزمة الدعم المصاحبة.
- التقنية ونقل المعرفة. [14]

فالأسواق المستقرة الكبيرة توفر الفرص الكافية للاستثمار وتشجع رجال الاعمال والمستثمرين على إقامة المشاريع والمنافسة وزيادة انتاج السلع والخدمات والتي سيتبعها انخفاض في الكلف على المدى البعيد، الى ذلك فأن العمل على اعتماد مفاهيم المحتوى المحلي في هذه المشاريع يتطلب أزاله العوائق القانونية والإدارية وتقليل الاعباء المالية والاقتصادية التي يتحملها المستثمر مع الأخذ بالاعتبار ضمان التوازن الاقتصادي للعقد، لذلك فأن المطالبة والمغالاة بفرض نسب مرتفعة للمحتوى المحلي على المستثمر من دون جدولة زمنية متناسبة مع مراحل تنفيذ العقد قد تكون غير موفقة في كثير من الأحيان لتسببها في تضخيم الكلف وارهاق المقاول وأخلالها بالتوازن الاقتصادي للعقد، وأهمية أن يكون ذلك ضمن حزمة واحدة مرتبطة مع الرسوم والضرائب في مقابل الحوافز والدعم الحكومي لتحفيز المستثمر على تقديم منافع وفوائد محددة للمجتمعات المحلية تشمل الالتزام بزيادة التوظيف للمحليين ونقل المعارف والتقنيات وتوكيد التدريب والتعلم في ميادين العمل الحقلية وأفضليته في نقل المهارات والخبرات وتطويرها وهو ما سيخفض الكلف، كما يلتزم المستثمر بزيادة المدخلات المحلية في منتجه بشكل تدريجي ومستمر. [15]

لقد أشرت إحدى الاستبيانات البحثية المنشورة حول العوامل المؤثرة في نقل التكنولوجيا في العقود الاستثمارية من القطاع الخاص الى القطاع العام الى أهم العوامل وهي (ضيق الوقت، ضعف الثقة، عدم وجود أدارة فعالة للقيمة، الخوف من فقدان الميزة التنافسية، ضعف السياسات والاستراتيجيات، طريقة العمل والخطوط العريضة) [16] ، وهي عوامل سلبية ما لم تلجأ الحكومة ألى وضع القواعد المنظمة لنقل التكنولوجيا في المشاريع الاستثمارية، وتشديدها على الأسلوب والطريقة والتي تبدأ من دراسة الجدوى ووضع التصاميم التفصيلية ومسودة المواصفات ووثيقة المناقصة وتقييم العطاءات، ووعي الحكومة لملائمة هذه التكنولوجيا للظروف المحلية وعدم منافستها لها.

ولمحدودية مشاريع الاستثمار في العراق عامة والصناعة النفطية على وجه الخصوص عدا (مشروع شركة غاز البصرة، مستودعات خزن في المنطقة الجنوبية، محطات توليد الطاقة الكهربائية) وبعض المصافي الاستثمارية في إقليم كردستان، ومشاريع استثمارية متعثرة لأسباب كثيرة منها على سبيل الذكر (مشروع مصفى ميسان)، فلم يرد في عقود هذه المشاريع ما يشير الى تضمين المحتوى المحلي وتنميته في تنفيذ التزامات العقد، عدا ما يخص تشغيل

العمالة الوطنية والتدريب ولا تعدو أن تكون بعض من هذه التطبيقات عن اسهامات ومبادرات طوعية في بعض الأنشطة للتدريب أو اقامة مرفق خدمي صغير، أما مشروع مصفى كربلاء الممول من الموازنة العامة الاتحادية، فلم يتم التطرق الى المحتوى المحلي فيه عدا فقرة التدريب، في حين أن بعض مشاريع وزارة الصناعة وفي إطار مساعيها لخصخصة بعض الشركات ضمنت بعض المفردات للمحتوى المحلي.

المبحث الثالث

أمثلة عن تجارب عالمية في تطبيقات المحتوى المحلي [14]

الدولة	قرار حكومي -تاريخ اعلان الحالة	القطاع المختص	حجم التأثير في القطاعات المحلية	التأثير في التجارة	وصف الاجراء
البرازيل	2010 ولازال ساري المفعول	مشتريات حكومية			قانون شراء- تفضيل الشراء من المنشأ البرازيلي مع هامش ربح 25%
البرازيل	2010 (قرار حكومي)	مشتريات حكومية			تفضيل شراء على ان لا تزيد الأسعار عن مثيلاتها الأجنبية وبنسبة 25% مع مراعاة توفر الجودة وفق المعايير الوطنية
كندا	قرار حكومي -2009- ولازال ساري المفعول	جميع المشتريات الحكومية	16 مليار دولار لمشتريات عام 2010	171 مليار استيرادات الحكومة لعام 2010	تفضيل شراء المنتجات الوطنية على ان لا يقل المحتوى المحلي فيها عن 50%
كندا	=	مكائن كهربائية		1مليار	تفضيل شراء محلي ولا يقل المحتوى المحلي عن 25% قبل ك2- 2011 ولا يقل عن 50% في ك2 -2012
الصين	قرار حكومي أكتوبر 2009	توربينات الرياح	5.2 مليون لعام 2010	11.5 الاستيرادات لعام 2010	لا يقل المحتوى المحلي عن 70%
الصين	قرار حكومي نوفمبر 2008 ولا زال ساري	الطاقة			تحفير اقتصادي وشراء من السوق المحلية بقيمة 586 مليار دولار
الصين	قرار حكومي (2009)باستمرار نفاذ المحتوى المحلي	الانسجة، المواد المكتبية الكيمياويات الأجهزة الكهربائية الاتصالات			أصدرت وزارة التخطيط والمعلومات اعمام حول الجودة وأن تكون المنتجات المحلية مماثلة للمنتج الأجنبي وتشجيع ضمان المنتجات بالإضافة الى حوافز التصدير
الصين	=	مشتريات حكومية	127.6 مليار دولار مشتريات حكومية (2010)		أصدرت هيئة الاعمار والتطوير تعليمات بإعطاء الأولوية للمحتوى المحلي في شراء السلع والخدمات
ايران	قانون العقود لعام 2015	رغم ان القانون يشمل القطاعات كافة، لكن المتعاقد مع قطاع الطاقة			المتعاقد يعطي الأفضلية للمتعاقدين المحليين والمواد المصنعة محليا مع امتثالها لمعايير الجودة العالمية

		مطالب بتقديم خطته الى لجنة الإدارة المشتركة			
لبنان	موديل عقد الاستكشاف البحري لعام 2017	الطاقة			إعطاء الأفضلية لمشتريات السلع والخدمات من المنشأ اللبناني مع مراعاة الجودة وحسب المعايير الدولية، إعطاء المنتجات الوطنية تفضيل بالرغم من أن سعرها يزيد10% عن مثيلاتها المستوردة.
الهند	2009 ولازال نافذا	الطاقة		295 مليون دولار لتوربينات الرياح	لإنتاج أو تطوير التوربينات والتي تتطلب أنشاء مصانع لإنتاج المكونات في الهند
الهند		=		672.3 مليون دولار لصناعة أجزاء اشباه الموصلات	وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة أصدرت قواعد للاستفادة من المنتجات الهندية في استخدامات الطاقة المتجددة.
قطر	عقد التطوير والإنتاج لعام 2002	الطاقة			إعطاء الأفضلية بالتشغيل للمواطنين وتقديم برامج التدريب والتطوير.
إندونيسيا	ك1-2009 ولازال نافذا	الطاقة			تعليمات وقواعد الاستخدام للمنتجات المحلية وبما لا يقل عن 35% في العقود مع المقاولين الأجانب.
إندونيسيا	ك2 لعام 2011تعليمات تنفيذ المحتوى المحلي	مشتريات حكومية			المادة 98 قرار رئاسي54\2010 بإعطاء الأفضلية لشراء المنتجات المحلية وبنسبة 25% حتى لو كان السعر اكثر وبحدود 15% عن مثيلاتها الأجنبية.
كازاخستان	مايس2004 استمرار نفاذ المحتوى المحلي	مشتريات وانشاءات حكومية			تبنت الحكومة تغير في قانون المشتريات الحكومية(فقرة المحتوى المحلي)بشراء 20% من السلع و15% من الخدمات المحلية المنشأ، اذا كانت نسبة المشاركة لا تقل عن 50% مع مراعاة المعايير الوطنية للجودة .
المكسيك	أكتوبر 2010استمرار نفاذ المحتوى المحلي	مشتريات وانشاءات حكومية			أصدرت الحكومة قواعد جديدة بخصوص التمويل من الحكومة الاتحادية بان لا يقل المحتوى المحلي فيها عن 60% لعام 2011 و65% لعام

					2012 وبالنسبة للتمويل من الحكومات المحلية تركت الخيار لها لتحديد النسبة الملائمة.
البارغواي	2009 استمرا نفاذ المحتوى المحلي	مشتريات حكومية			الكيانات الحكومية عند الشراء يجب أن لا يقل المحتوى المحلي عن 70%
أنغولا					70% الحد الأدنى لتشغيل المحليين وبسقف ثلاث سنوات. والمجهزين المحليين واذا كان الملاك من المحليين وبنسبة 51% يحصلون على حوافز إضافية.
تركيا	2010 استمرار نفاذ المحتوى المحلي	مشتريات حكومية			إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية لشراء المنتجات التركية حتى لو كانت تزيد في السعر وبحدود 15% .
تركيا	2010 استمرار نفاذ المحتوى المحلي	توربينات الرياح			إعطاء الأفضلية لشراء المكونات المحلية لتوربينات الرياح واعفاء من التعرفة بحدود 50%.
أوكرانيا	2012 استمرار نفاذ المحتوى المحلي	انتاج الطاقة من المصادر المتجددة			أصدار حكومي بدعم الإنتاج من المصادر المتجددة وإعطاء حوافز بحدود 15% من كلفة المشروع.
أمريكا	حزيران 2011	شراء حكومي			قانون صدر في العام 2012 عن شراء حكومي ومن منشأ امريكي بقيمة 40.6 مليار دولار، لازال التفضيل والاولوية للمنتجات الامريكية والصادر عام 1933 ساريا.
جنوب افريقيا	قرار حكومي صادر من قسم الصناعة والتجارة(وزارة الصناعة والتجارة)	المشتريات الحكومية وتراخيص الاستثمار	نسبة المكونات المحلية لا تقل عن 80% من البضائع والخدمات		SATS1286:2011 وطبق في العام 2011 وهو وثيقة الخطوط العريضة للمحتوى المحلي في لأي استثمار اجنبي أو ترخيص لدخول المناقصات الحكومية يقوم على حساب كل المدخلات الوطنية في أي منتوج صناعي أو خدمي ونسبة هذا المنتوج كقيمة الى المنتوج النهائي [17]

الإيجابيات والتحديات

الإيجابيات:

1- تحفيز الاقتصاد الوطني على أنتاج المزيد من السلع والخدمات وتنويع القطاعات الاقتصادية المنتجة وتكاملها لزيادة الدخل الوطني وخفض قائمة الواردات.
2- تنمية وتشجيع الصناعة الوطنية للسلع والخدمات للالتزام بمعايير جودة مرتفعة وفق المقاييس الدولية تضاهي معايير جودة المنتجات الأجنبية ورفع قدراتها التنافسية وتوفير حماية للصناعات الناشئة من المنافسة الجائرة.
3- رفع كفاءة مستوى الخدمات المحلية المقدمة للمستثمرين والشركات الأجنبية مثل (الخدمات المصرفية، شركات التأمين وأعاده التأمين، المكاتب القانونية، مكاتب التدقيق المالي، شركات مسح وإزالة الألغام وتوكيد الجودة، تقييم الأثر البيئي).
4- تقليل البطالة في سوق العمل وزج المزيد من العمالة الوطنية في القطاعات والاختصاصات النادرة لتلبية الطلب وزيادة دخل العمالة الوطنية من الأجور.
5- رفع مستوى المهارات والخبرات الوطنية وتطويرها بما يواكب ارتفاع الطلب عليها وأحلالها التدريجي في المراكز الفنية والإدارية والقيادية تدريجيا.
6- نقل وتوطين التكنولوجيا محليا وتعزيز بيئة البحث العلمي واجراء البحوث.
7- تحسين مستوى جودة المرافق الخدمية العامة والبنى التحتية في البلاد.
8- تعزيز بيئة الاستثمار وزيادة وتنويع الفرص امام المستثمرين وتطوير آليات التمويل للمشاريع الاستثمارية.

التحديات:

1- ضعف السياسات والتوجهات الاستراتيجية لتنمية وتعزيز مفهوم المحتوى المحلي والبيروقراطية والروتين الإداري في الكثير من دوائر الدولة والمعرقلة للمستثمرين ورجال الاعمال وبالخصوص دوائر (الضريبة، الجمارك، البلديات، الصحة، الداخلية، العمل).
2- محدودية القدرات الوطنية الفنية (المهارات والخبرات) والقدرات الصناعية التي تتميز بالجودة والتنافسية.
3- ضعف بنية القواعد التنظيمية (تشريعات وقرارات وقواعد وإجراءات) وتداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات ووزارة النفط في إدارة تطبيقات المحتوى المحلي.

4- ورد بند المحتوى المحلي بشكل مرن وبمؤشرات اقتصادية محدودة تعتمد على نسب التشغيل وتفضيل اللجوء الى المنتجات والخدمات المحلية ومن دون تحديد لنسبة من مبلغ الاستثمار أو المصروفات أو أشارة لسقف زمني للتنفيذ ولإنجاز الأهداف.
5- عدم توفر قاعدة بيانات وطنية مفصلة بأنواع السلع والخدمات والخبرات المتوفرة محليا وميزاتها لعرضها على المستثمرين للاستفادة منها لأغراض تنفيذ العقد.
6- زيادة الأسعار على المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الاجنبية مما يؤدي الى ارتفاع كلفة الاستثمار وارهاق المستثمر وتقليل أرباحه، إضافة الى رفع مستوى التضخم.
7- ارتفاع الكلف والحد من المنافسة مع السلع والخدمات الأجنبية في المدى القريب.
8- النقص في وضع متطلبات محددة لكل قطاع، ففي بعض البلدان يتم التركيز على صناعة معينة أو قطاع واحد واهمال القطاعات الأخرى كأن يكون التركيز على قطاع الاستخراج.
9- تشكل نوع من الحماية الاقتصادية وتعزيز لسياسة الدعم والتي تحد من الابتكار. [15]
10- تطبيق سياسة المحتوى المحلي وافضلية المنتجات المحلية من السلع والخدمات لا تتوافق مع اهداف منظمة التجارة العالمية واتفاقية غاتا للتجارة الحرة لعام 1994 واتفاقية الأطراف لتوسيع المنافسة وعدم فرض الحماية للمنتجات الوطنية وضد سياسة التمييز وتقييد حرية التجارة والاستثمار الاجنبي..

الاستنتاجات والتوصيات:

استعرض البحث مفهوم المحتوى المحلي ونشوئه ومبررات تبنيه في كثير من الدول وعلى وجه الخصوص الغنية بالموارد الطبيعية منها، والذي جاء كعلاج للعنة الموارد أو ما اصطلح عليه بالمرض الهولندي، ونتائج تطبيق هذا المفهوم الذي مكن هذه الدول أن تنتقل بالاقتصاد الوطني الى مراتب متقدمة جدا، لقد أظهرت المراسلات وجمع البيانات من الشركات النفطية عموما الى افتقاد هذه الشركات لقاعدة بيانات متكاملة ومفصلة عن نشاط المقاول الاجنبي من حيث أعداد العمالة العراقية الكلية وأجورها ومراكزها الادارية وكذلك مساهمة الشركات الوطنية في تنفيذ الاعمال ونوع وحجم مشاركتها وتصنيفها وهذا الحال ينطبق على التأهيل والتدريب وعدد المبتعثيين مما صعب عملية تقييم نمو وتطور المحتوى الوطني عبر سنوات تنفيذ العقود وقياس القيمة المضافة الكلية المتولدة عنه في الاقتصاد الوطني رغم وجود مؤشرات عن تطور في قدرات بعض الشركات الوطنية ودلائل على نقل الخبرات لكنها لم تكن ضمن منهجية محددة سلفا وهذا ما يدعو الى ضرورة اعتماد رؤية وطنية موحدة وشاملة لسياسات واستراتيجيات واقعية لتطوير المحتوى المحلي تقوم على تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة كافة لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقياسها وصياغة أهداف مرحلية وبعيدة المدى وفي أدناه مقترحاتنا:

1- أنشاء كيان مختص معني بتنمية المحتوى المحلي كأن يكون بمستوى **أدارة عامة أو هيئة** يتولى وضع أسس وقواعد واضحة ودقيقة لإدارة المحتوى الوطني وتحديد أهدافه الاستراتيجية والمرحلية وغاياته وعناصره وآليات التقييم والاشراف والمتابعة والرصد ومعالجة حالات الاخلال أو الحيد بالتنفيذ.

2- يقوم الكيان المقترح في أعلاه بوضع **رؤية مستقبلية لمشاركة الأهداف** بين الدولة من جهة والمستثمر من جهة أخرى وموازنة الكلف مع المنافع من خلال القواعد والإجراءات التنفيذية وتحديد الأولويات والمتطلبات المحلية لعناصر المحتوى الوطني من توظيف وتأهيل وتدريب الكوادر المحلية وتطوير المهارات وتنويع الاختصاصات وزيادة اعدادها، وكذلك الشركات المحلية والمنتجات، كذلك مقدار القيمة المضافة المطلوبة لكل عقد وأهمية المراجعة الدورية والتعديلات المطلوبة وحسب التوجهات الوطنية.

3- والخطوط العريضة للمفاضلة في العقود المقدمة وفق اعتبار أن يكون **المحتوى المحلي عامل تنافس في بعض العقود**.

4- ويقوم الكيان أعلاه أيضا بتحليل الفجوة (gap analysis) بين المتوفر من الموارد البشرية ومستوى المهارات والخبرات ومتطلبات تأهيلها والتقنيات والسلع والخدمات من حيث الكم والنوع والبنى التحتية من جهة والمطلوبة لأغراض تنفيذ العقد وفق المعايير العالمية.

5- **فك التداخل** في الصلاحيات في إدارة مضامين المحتوى المحلي بين الحكومة الاتحادية والمحافظات ووزارة النفط وتحديد دور كل منها في تنفيذه.

6- دراسة إمكانية **اصدار قانون لتنمية المحتوى المحلي** يوضح بدقة الممارسات المطلوبة من الشركات والائتلافات والشراكات مع الشركات المحلية وحجم المساهمات والتي ينطبق عليها تنفيذ برامج المحتوى الوطني والمهارات ونوع التقنيات المطلوب تنميتها وتطويرها، إضافة الى المساهمة في البحث والتطوير، والغرامات أو الجزاءات المترتبة على الشركات الأجنبية عند تلكؤها أو اخفاقها في التطبيق أو ممارسات متعلقة بالاحتيال والفساد.

7- كذلك معالجة التعارض بين تطبيق المحتوى الوطني مع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية أو حالات تضارب المصالح.

8- تضمين العقود مع الشركات الأجنبية والمحلية العاملة كشركات استثمارية أو مقاولة بند تنفيذ المحتوى الوطني بشكل واضح ومفصل وحسب نوع العقد وحجمه المادي ونطاقه وعلى سبيل المثال (النسب، الموقع، النشاط، النطاق الزمني، خطة العمل) وان يكون الالتزام بالتشغيل للعراقيين مرتبط بنسبة محددة من الاجور الكلية المدفوعة في العقد ولا يعتمد على العدد فقط.

9- تقديم الشركات **تقارير دورية** (فصلية، سنوية) عن تقدم العمل في تنفيذ فقرة المحتوى المحلي وتقييمها للمخرجات ولأغراض المراجعة والتنقيح.

10- يقوم الكيان المعني بوضع **مؤشرات قياس الأداء** وآلية متابعة تنفيذ مضامين المحتوى المحلي وبالتنسيق مع الوزارة وتقديم مقترح لحزمة الدعم المطلوبة للشركات الأجنبية مقابل توسيع تطبيقات المحتوى المحلي.

11- تقوم وزارة التخطيط أو الكيان المختص (المقترح) بأنشاء **قاعدة معلومات وبيانات** مفصلة عن الشركات العراقية والسلع والخدمات المنتجة محليا والمتصفة بالجودة وتسهيل الوصول والاطلاع عليها من قبل المستثمرين مع اجراء المراجعة الدورية لها وتحديثها.

المصادر والمراجع:

1. International Journal of business & management vol. 5, no.5, may 2010 .Local content policy & SMEs sector promotion: The Nigerian Oil Industry Experience. Kent Business School. Page 5
2. Http://hdl.handle.net/10419/124560-semykina,irina(2015):apportunities & benefits of local content requirement policy>case study. page 3
3. Amoako-Tuffour J. & others, Local content & value addition in Ghana's Mineral, oil and gas sector: is Ghana Getting Right?, Page 13 February 2015.
4. Olawuyi D., local Content & Procurement requirements in oil & gas contracts: regional trends in the middle, east & north Africa, THE OXFORD INSTITUTE FOR ENERGY STUDIES, Nov., 2017.
5. American Petroleum Institute., Economic Impact of the oil and Natural Gas Industry on the US Economy in 2011. July 2013, www.pwc.com/us/nes.
6. Dobbs R. & others, Reverse the curse: Maximizing the Potential of resource-driven economics, Mckinsey Global Institute, December, 2013.
7. Trade Arabia BUSINESS NEWS INFORMATIO Big boost to Saudi industries as Aramco to double local market sourcing, December, 2015.
8. www.iktva.sa/wp-content/uploads/2017/05/how-tc
9. Mireftekhari S., Local content Strategy, solution for successful global oil and gas projects in emerging economies, Page 32 Norwegian University of science and Technology, 2013.
10. Columbia Center on sustainable Investment-LOCAL CONTENT-Malaysia-Petroleum Page7.a joint center of Columbia School and earth institute, Columbia University
11. Technical Service Contract For The Rumelia Oil Field Between SOC & BP Iraq NV& Petro china co .page 39 دائرة العقود والتراخيص البترولية - وزارة النفط
12. Development & Production Service Contract For Majnoon Contract Area Between SOC &Shell B.V;Petronas Page 36 دائرة العقود والتراخيص البترولية - وزارة النفط
13. Gas Development & Production service Contract for SIBA Contract between SOC & Kuwait energy & TPAO Page 36 دائرة العقود والتراخيص البترولية - وزارة النفط

14. Stephenson S., Addressing Local Content Requirements in a sustainable Energy Trade Agreement Ch.4 page 7 ICTSD Switzerland 2013.
15. Kuntze J. Christoph & Moerehout T., Local Content requirement & renewable energy industry- a good match?, Page 11 ICTSD May2013,Switzerland.
16. Dahiru A., Factors Influencing Technology Transfer Process In Build-Operate-Transfer (BOT) Projects in Nigeria, Abubakar Tafawa Balewa University, Bauchi .2012.
17. The dti, Department: Trade and Industry ,REPUBLIC OF SOUTH AFRICA, Guidance Document for the Calculation of local Content., available online at www.thedti.gov.za